الاقتصاد العراقي: بعض مشكلات الحاضر ورهانات المستقبل (2-5) السمات الاساسية لقصة الانهيار الاقتصادي

حين قرر النظام الدكتاتوري الحرب على ايران عام ٩٨٠ كانت غيوم الكارثة الاقتصادية قد بدأت. ذلك انها قضت في الواقع على التنمية. فها. اذن. مثلت رصاصة الرحمة!

والقدر الذي يهمني ان اؤكد بأن الحرب أظهرت:

اولا: هشاشة القاعدة التي اسندت اليها الاقتصاد بتدميرها خلال الاشهر الاولى لحملات التصدير النفطي. قد انخفضت صادرات العراق النفطية بنسبة ١٣٪ او من ٢,٥ مليون برميل يوميا الى ١٠٠ الف برميل يوميا بعد تهوين فقط من اندلاع الحرب. ثانيا: وترتب على ذلك ثلاثي اهم مصدر للايرادات لينخفض الدخل الحقيقي لثلاثة نحو ٣٦ مليار دولار عام ٩٨٠ الى نحو ٩ مليارات في العام التالي. الامر الذي دفع الى استنزاف الاحتياطات المالية من العملة الصعبة. وزيادة الاعتماد على الاقتراض من الخارج. والعمق اشكال التبعية التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ثالثا: وقد فاقم ذلك كله ان توقف الانفاق التنموي نهائيا عام ٩٨٢ بعد ان عمد النظام الى الحد من النشاط الاقتصادي. في الاستمرار في انفاق استهلاكي يبلغ خلال العامين الاولين للحرب.

ولكن الاكثر بروزا خلال هذه الفترة تعاظم عسكرة الاقتصاد العراقي. الذي كان قد بدأ منذ اواسط السبعينيات بشكل واضح. فعلى سبيل المثال ارتفعت قيمة الانفاق من ٢,١ مليار دولار عام ١٩٧٥ الى ما يعادل نحو ١٢٢ من الناتج المحلي عام ٩٨٠. واستمر هذا الانفاق بالارتفاع حتى استحوذ خلال الثمانينيات على ما يتراوح بين ٢,١ و ٢,٥ من الناتج المحلي الاجمالي. وكنسبة من الايرادات النفطية اصبح الانفاق العسكري تصرف بمتوسط يطول عام ٩٨٠ على ٦٠٪ من الايرادات البترولية. وخلال السنوات التالية انفقت الحكومة على الحرب ما يعادل اضعاف قيمة الصادرات. فعلى سبيل المثال بلغت النفقات العسكرية طوال الحرب مع ايران ٩٩٥ مليار دولار. اي ما يعادل ١٣٠٪ من عوائد النفط و ٦٤٪ من نتائجه المحلي الاجمالي. وال جانب ذلك فاقت الحرب الى تجنيد نحو اكثر من ١٥٨ من الرجال في قوة العمل خلال الفترة المذكورة والبالغة نحو مليون شخص في صفوف القوات المسلحة. ولكن هذه المعطيات قد لا تعطي صورة كاملة عن الوضع. لذلك لا بد من استكمالها بمعطيات اخرى وهي:

أ. خلال الفترة ١٩٧٦ - ٩٩٠ حصل العراق على جملة من العوائد النفطية بلغت ٩٦٧,٨٨ مليار دولار. منها حوالي ٩٣ مليار دولار. خلال الفترة ٩٧٩ - ٩٩٠. اي في ظل النظام الدكتاتوري الاشهر.

ب. عند الرجوع الى العوائد النفطية التي تسلمها النظام العراقي خلال الفترة المشار اليها اعلاه والتي تجاوزت ٩٣ مليار دولار. ويتفاوض في نسبة ٢٣٪ تمثل نسبة الصرفيات الفعلية الى العوائد النفطية على صدى الفترة المذكورة. تبين. عندئذ. ان العوائد النفطية التي وجهت للاغراض الاستثمارية بلغت بحدود ٢٩ مليار دولار. بمعنى آخر. لم يحجز ٦٣ مليار دولار. خارج حدود هذه الاستثمارات. وبإضافة مبالغ القروض الخارجية والمدفوعات الاخرى التي تسلمها النظام العراقي خلال الثمانينيات والمقدرة بـ (٩٦,٧ مليار دولار) يصبح مجموع هذه المبالغ ٢٠ مليار دولار. بقيت خارج حدود التنمية. وبجردة حسابية بسيطة. يقترب هذا المبلغ عشرة امثال الناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٨٠. وهو اعلى ناتج تحقق في تاريخ العراق الحديث. وحوالي ستين (٦٠) امثال الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٠.

ج. وهنا يطرح السؤال التالي: اين ذهبت هذه الاموال؟

ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب الرجوع الى النفقات العسكرية للنظام الدكتاتوري الظبور والتي بلغت ٩٨٠ مليار دولار خلال الفترة ٩٨٠-٩٨٨ علاوة على مسألة استقطاع خمسة بالمئة من العوائد النفطية من قبل رأس النظام وهي التي كانت تعود ملكيتها لمتوسط الارمني المعروف كولبنكيان.

وفي دراسة ممتازة عن الخسائر الاقتصادية لعراق وايران خلال الحرب. توصل كرمان مغيد الى ان خسائر البلدين بلغت ٧٥٧ مليار دولار. منها ٩٤,٥ مليار تكبدتها ايران و ٤٣١,٦ مليار دولار تكبدها العراق. ومن الطبيعي الاشارة الى ان هذا الرقم لا يمثل سوى الخسائر المالية الناجمة عن الحرب. وبالتالي فهو لا تشمل العناصر غير النقدية.

واذا نظرنا الى الخسائر المباشرة من زاوية اخرى في ربطها بالنتاج المحلي الاجمالي وعوائد النفط خلال الفترة ٩٨٠-٩٨٨. امكننا القول ان تكلفة الحرب بلغت حوالي ١٠٣ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ ٤٣٣ مليار دولار. كما ان تلك الخسائر كانت تزيد على اربعة امثال عائدات النفط خلال الفترة المذكورة. ومن المؤكد ان ذلك انعكس باثار كارثية على معدلات النمو ومستويات المعيشة. مما مهد الطريق لكارثة جديدة هي غزو الكويت والحرب التي نشبتها "قوات التحالف الدولي" بقيادة الولايات المتحدة لطرد القوات العراقية من الكويت والحرب والحظر الاقتصادي الذين نجما عنها.

وحين توقف دوي الدفاع رسميا في ب /٩٨٨ كان الاقتصاد العراقي يعاني من ازمة خطرة اثر الى درز معالمها الاساسية في:

- هياكل ارتكازية واساسية متدمرة.
- انخفاض الموارد اللازمة لتمويل.
- مستويات عالية لتسديد الخارجي.
- معدلات خدمة الدين المرتفعة التي استنفدت الكثير من موارد البلاد الشحيحة اصلا.
- الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الغذائية.
- تعطل الجزء الاساسي من قوة العمل التي جندت في القوات المسلحة.
- التضخم المفرط.

واضافة الى ذلك كانت هناك ثلاثة عوامل اخرى ذات تأثير خاص على تحميل هذه الازمة وتعقيدها وبحثاوتها عنها عن طريق الفرز. وهي:

١. استمرار الهبوط في عوائد البترول. هنا لا بد من الاشارة الى الاثر السلبي الكبير الذي يسببه هذا الانخفاض. ان هبوط سعر البرميل بدولار واحد كان يؤدي بالنسبة للعراق وبحسب الاسعار السائدة انذاك. الى خسارة حوالي مليار دولار سنويا.

٢. المديونية الخارجية التي قدرت في حينه بحوالي ٥٠ مليار دولار.

٣. السياسات الاقتصادية الجديدة للحكومة واساسا ما يسمى بـ "الخصخصة".

واستنادا الى هذه الحقائق يمكن الاستنتاج بأن هذه العوامل مجتمعة. قد فاقمت الازمة الاقتصادية التي حاول النظام حلها بوسائل قيصرية وخارج حدوده. عن طريق غزو الكويت. وما ترتب على هذا الغزو من نتائج كارثية لاحقا.

قد يحالف موزعو السياسة وغوغرهم في التعلين حول دوافع وسياسات وغايات الغزو الدكتور. ولكن ليس هناك من شك في ان الازمة التي اصطدمت بالاقتصاد العراقي كانت عاملا حاسما. ان لم تكن هي العامل الاكثر حسما. بحسب د.عباس النصراوي. لاتخاذ قرار غزو واحتلال وضم الكويت وما ترتب عليه من نتائج كارثية لاحقا.

حلت كارثة حرب الخليج الثانية بعد ٢ اشهر من الغزو. فيما طبق نظام صارم وتعقوبات بعد ايام منه طبقا لقرارات مجلس الامن الدولي. ليصغر ذلك عن دمار مادي قدرت تكاليفه بين ٥٠ الى ٣٠٠ مليار دولار. تباعيت عن الخسائر الاخرى غير المباشرة.

ومن دون الدخول بالتفاصيل يمكن الاشارة باختصاص الى تأثيرات الحرب التي خاضتها "قوات التحالف الدولي" لاجبار النظام العراقي على الانسحاب من الكويت. وتأثيرات نظام العقوبات الصارم على الاقتصاد والتجارة الدولي بسرعة مذهلة في تعميق الازمة الاقتصادية وتعاظم اضرارها. كما كان دائما مؤقتا عند انخفاض الصادرات النفطية بحدود كميرة. حيث تراجع انتاج النفط بنسبة ٥٢٪ مسجلا انخفاضا من ٢,٢ مليون برميل يوميا (ب/ي) قبل غزو الكويت الى اقل من نصف مليون ب/ي. والذي يكفي لسد متطلبات الاستهلاك المحلي.

٢. ووجد هذا الواقع انعكاسه في حجم خسائر الايرادات البترولية. والتي بلغت حسب تقديرات الحكومة العراقية انذاك بما يعادل ٢٢ مليار دولار سنويا

وطبيعي لا يمكن فهم حجم تأثير قطاع النفط والعوائد الناتجة عنه بمعزل عن التأثيرات الى ان النفط هو شريان الحياة الاقتصادية في العراق. اذ كان يحقق قبل الحصار بنحو ٩٠٪ من اجمالي الصادرات العراقية واكثر من ٩٥٪ من احتياطات الدولة من النقد الاجنبي وحوالي ٥٠ من الناتج القومي الاجمالي.

٣. ومقابل ذلك بدمت الدولة الربوع النفطية التراكمة سابقا وذلك في حربي الخليج الاولى والثانية. وقد اثمرت في حجم خسائر العراق خلال الحرب العراقية - الايرانية والتي بلغت نحو ٤٣,٦ مليار دولار. وهذا الرقم يناهز ١١٥ من اجمالي الناتج القومي للعراق خلال فترة سنوات الحرب ٩٨٠-٩٨٨. وحوالي ٤ امثال عائداته نفسها. في حين قدرت خسائر حرب الخليج الثانية بحوالي ٥٠ مليار دولار. كما قدرت اضرار الاموال المدمرة بحوالي ٢٠٠ مليار دولار.

٤. هبوط مريع في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات دخل الفرد الواحد من السكان. وطبقا لحسابات اجرتها الاقتصادي العراقي المعروف د. صدي زاير السعدي بلغ معدل دخل الفرد الواحد سنويا ٢٩٣ دولار في عام ١٩٩٠ ليستمر في التراجع خلال السنوات اللاحقة بحيث بلغ ٢٣٢ دولار عام ٢٠٠١. (قارن Sabri Zire al-saadi oil Wealth And Poverty In Iraq statistical Adjustment Of Government GDP Estimates 2001)

ووفقا لتقرير التنمية الانسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢ فقد تراجع موقع العراق في الدرجة الاخيرة عربيا واحد ٢٠ عالميا من اصل ٢٢ دولة على مستوى دول العالم. كنتيجة لارتفاع معدلات البطالة الى ٣٠٪. وتدهور معدل دخل الفرد السنوي. وارتفاع معدل الفقر الى ٧٠٪. فضلا عن تردي الحالة الصحية للشعب العراقي.

٥. مظهرت فاعلية المقاصد. كما تأكدت ادواتها القوية على الاقتصاد العراقي. حيث قامت المقاصة في تقليص الاستيرادات بنسبة ٩٠٪. والصادرات بنسبة ٦٤٪. الامر الذي تسبب في تمزيق الاقتصاد العراقي. وتعاظم الفاقة لدى اوساط واسعة من السكان.

٦. انهيار الطبقة الوسطى الحديثة. اثر التضخم الهائل الذي اتى على مدخراتها. وقوض قدراتها الشرائية. تاركا اياها تعيش على فتات اتون الحكومية (بطاقات التموين). لكي يمكن ملاحظة مستويات التضخم المرتفعة حسبنا ان نشير الى ان الدينار العراقي كان قبل الحرب يعادل ٣,٢ دولار في حين صار يتراوح في عام ٢٠٠٢ بين ٢٠٠٠-٢٥٠٠ دينار لدولار الواحد.

٧. اشتمت كل من الحكومة العراقية والحكومة الامريكية والامانة العامة للامم المتحدة من نشر بيانات حول الخسائر البشرية ام المادية. التي سببتها الحرب. ورغم ذلك هناك بعض التقديرات التي تشير الى ان حجم الخسائر من العسكريين العراقيين خلال ٦ اسابيع من الحرب بلغت ٢٠ - ١٥ الف. قتلوا بشكلين ١/٣. ١/٤ اجمالي جيش العراقي خلال الحرب العراقية الايرانية التي دامت ٨ سنوات.

الاستقرار الامني بداية بناء اساس التنمية الاقتصادية

مما زال الخلف الامني واشاره الثقيلة والمتعمة يلقي عباءته السوداء على قطاعات الحياة اليومية في العراق وخاصة في نجاح الاعمال.

وكانت للاحداث الاخيرة التي بدأت في الفوجة وبغداد وبعض المحافظات الجنوبية واخيرا في النجف وكربلاء. طالما القطعة التي جعلت الحديد من مجلس الحكم الانتقالي تحدث بصفته في الحدث الاقتصادي بهذا الخصوص وقال:

- ان ازمة قطاع الفوجة لم تحل بعد والخطورة ما زالت مستمرة وانا اخشى من حصول انفلات امني واسع في حالة ارتكاب خطأ كارثة لا تحمد عقباها وآثارها الامنية والاقتصادية والانسانية ستكون بالغة.

واضاف لقد اصدر مجلس الحكم عدة بيانات يستنكر فيها الجريمة الاولى التي حصلت في الفوجة منددا في نفس الوقت بأسيوط الارهابيين الذين لا يريدون استقرار العراق مما يجلب على مدينة الفوجة التي تعتز بها الدمار فعليا ابعاد هؤلاء الناس عنها وعن كل ارض عراقية شريفة فكل العراق رائع ومقدس ونريد له الخير.

وبين الدكتور الجادرجي ان تعقد والارهاب والقتل آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي حيث توجد معامل انتاجية متوقفة عن العمل بنسبة ٢٠٠ ويعطيها بنسبة ١٢٠ ومنها من يعمل بطاقة ١٥٠ عن طاقاته الانتاجية وهذا يعني تدني مستوى الصناعة العراقية. حيث لا يفرحنا ان تغرق الاسواق العراقية بمنتجات اجنبية. نريد بضاعة عراقية وسلعا عراقية سواء كانت مصنعة بالكامل او حتى تجميعا. نريد توسل صورة الاعمار من اجل تشغيل اليد العراقية المعطلة عن العمل. فالعراقي يمتلك الخبرة والعقل والعراقيين قوق اي مصنعة وان يخرجوا الصعب ويحقق الكثير لبلده.

اما عن القطاع الزراعي فهو الآخر متأخر والدعم مفقود تقريبا والسوقا وعلاوي القوافله والخضر مفرقة بمنتجات زراعية من الدول المجاورة. فالدول المجاورة استفادت كثيرا من الوضع الاقتصادي المنخفض في العراق في حين لم يستفد العراق شيئا.

وتأمل في ان تستقر الحياة والوضع الامني لنبدأ خطوات جدية فالسياسة التي نعتمدها في مجال الاعمار والانماء تعمل على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بشكل متوازن للموارد الطبيعية والقوى البشرية وان يتم التوزيع على كل محافظات العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار الحاجة والكثافة السكانية والنواح ايضا بعمال المتاحية مؤقتة عن العمل بنسبة ٢٠٠ ويعطيها بنسبة ١٢٠ ومنها من يعمل بطاقة ١٥٠ عن طاقاته الانتاجية وهذا يعني تدني مستوى الصناعة العراقية. حيث لا يفرحنا ان تغرق الاسواق العراقية بمنتجات اجنبية. نريد بضاعة عراقية كاملة لا تحمد عقباها وآثارها الامنية والاقتصادية والانسانية ستكون بالغة.

واضاف لقد اصدر مجلس الحكم عدة بيانات يستنكر فيها الجريمة الاولى التي حصلت في الفوجة منددا في نفس الوقت بأسيوط الارهابيين الذين لا يريدون استقرار العراق مما يجلب على مدينة الفوجة التي تعتز بها الدمار فعليا ابعاد هؤلاء الناس عنها وعن كل ارض عراقية شريفة فكل العراق رائع

بوش: عائدات النفط العراقي أكبر من المتوقع

وأضاف (ا ف ب) أكد الرئيس الامريكي جورج بوش في مؤتمر صحافي ان عائدات تصدير النفط العراقي هي أكبر مما كان متوقعا.

واضاف ان "عائدات النفط العراقي أكبر مما كنا نظن انها ستصل في هذا الوقت".

واشار الى ان "عائدات النفط بعد سنة على الحرب كبيرة".

واوضح ان "واحدة من الخيوف التي كانت تساورني قبل الدخول الى العراق هي ان تتعرض حقول النفط للتدمير لكنها لم تدمر. وهي حالة جيدة الآن ويستفيد العراقيون من هذه العائدات". مؤكدا ان العراقيين "سيستخدمونها لاعادة اعمار البلاد".

ويمتلك العراق ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم لكن انتاجه ما زال دون مستواه قبل الحرب. وقد انتج العراق ١,٠ مليون برميل يوميا وصدر ٠,٦ مليون برميل يوميا في آذار، كما تفيد الارقام التي نشرتها في ٩ نيسان الوكالة الدولية للطاقة. وكان الانتاج ٢,٥ مليون برميل يوميا قبل الحرب. وتتعرض البنى التحتية النفطية في العراق لهجمات بشكل منتظم.

مايكروسوفت تتوصل إلى تسوية لقضية الحقوق الفكرية

وافقت شركة مايكروسوفت عملاق صناعة البرمجيات على دفع ٥٥٠ مليون دولار من اجل تسوية النزاع القضائي مع شركة انترترست تكنولوجيز لانتاج البرمجيات حول حقوق الملكية الخاصة ببرامج التشغيل عن طريق شبكة الانترنت.

وتأتي هذه التسوية بعد دفع مايكروسوفت ٦,٦ مليار دولار لشركة من لانهاء نزاع قضائي آخر حول حقوق الملكية.

وتنهي التسوية القضية وكافة النزاعات بين انترترست ومايكروسوفت التي حصلت على رخصة البرنامج.

وحسبما يرى روبرت جوديوبر من شركة زينت في بريطانيا، ترغب مايكروسوفت في انهاء عدد من النزاعات القضائية حتى تستطيع التركيز على تطوير لوازم جديدة.

كما ان المساهمين يريدون في زيادة ارباح الشركة. وكانت مايكروسوفت قد اعلنت في السابق انها لن تزيد من قيمة الارباح بسبب القضايا.

وقامت شركة انترترست التي تعود ملكيتها الى سوني وفيليبس بمقاضاة مايكروسوفت عام ٢٠٠١ بعد انهيار المباحثات بينهما.

وتتهم انترترست مايكروسوفت بانتهاك حقوق الملكية الخاصة ببرنامج شراء التسويقي والاعلام عن طريق الانترنت مما سبب لها اضرارا في الوقت الذي كان من المتوقع ان تجني فيه ارباحا من البرنامج.

وقال مارشال فيليبس، احد محامي مايكروسوفت ونائب رئيس الشركة ان الهدف من التسوية مع شركة انترترست "راحة بال زبائننا وشركائنا".

والانزال مايكروسوفت تواجه واحدا من اطول النزاعات القضائية بعد ان قررت الاستئناف ضد قرار الاتحاد الاوروبي بأنها اساءت استغلال وضعها كشركة كبرى في السوق.

وفرض الاتحاد الاوروبي غرامة على مايكروسوفت ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ لن تواجه الشركة اي مشكلة في دفعه حيث لديها سيولة مالية تزيد عن ٥٠ مليار دولار.

فيليبس للالكترونيات تعود لتحقيق الارباح

قالت شركة فيليبس للالكترونيات انها حققت مكاسب كبيرة في الاشهر الثلاثة الاول من عام ٢٠٠٤.

وساعدت زيادة الطلب على الاجهزة الالكترونية ورقائق الكمبيوتر على زيادة مبيعات فيليبس بنسبة ١٢ وعودة الشركة الى تحقيق الارباح.

وبعد عشرة اعوام من تنفيذ برنامج لاعادة الهيكلة قال جيرارد كليسترلي كبير المسؤولين التنفيذيين في فيليبس ان النتائج "تشير الى ان الشركة عادت مرة اخرى الى وضع مستقر".

وحققت الشركة ارباحا صافية بلغت ٥٥٠ مليون يورو (٦٧٠ مليون دولار) مقارنة بخسائر بلغت ٩٦ مليون يورو في العام السابق.

وقال كليسترلي في بيان ان الشركة تتوقع استمرار هذا الاتجاه الايجابي خلال الوقت في تيبورت عن الانتاج في ب الثاني من عام ٢٠٠٤.

وتعتبر شركة فيليبس اكبر منتج الاجهزة الالكترونية في اوروبا وعاشت مثل شركات كثيرة خلال فترة كساد قطاع التكنولوجيا واداى تنفيذ برنامج اعادة الهيكلة في الشركة في الاستغناء عن عاملين في السنوات الاخيرة.

وتوقف مصنع في جي فيليبس في تيبورت عن الانتاج في ب الثاني من عام ٢٠٠٤.

وجدرت الاستغناء عن ٥٣٠ عاملا في المصنع.

وتعتبر شركة فيليبس اكبر منتج الاجهزة الالكترونية في اوروبا وعاشت مثل شركات كثيرة خلال فترة كساد قطاع التكنولوجيا واداى تنفيذ برنامج اعادة الهيكلة في الشركة في الاستغناء عن عاملين في السنوات الاخيرة.

وتوقف مصنع في جي فيليبس في تيبورت عن الانتاج في ب الثاني من عام ٢٠٠٤.

وجدرت الاستغناء عن ٥٣٠ عاملا في المصنع.

وتعتبر شركة فيليبس اكبر منتج الاجهزة الالكترونية في اوروبا وعاشت مثل شركات كثيرة خلال فترة كساد قطاع التكنولوجيا واداى تنفيذ برنامج اعادة الهيكلة في الشركة في الاستغناء عن عاملين في السنوات الاخيرة.

وتوقف مصنع في جي فيليبس

الصين تشتري ٢١ طائرة ايرباص

اعلنت الخطوط الجوية لجنوب الصين انها تفاوضت مع شركة ايرباص الاوروبية لشراء ٢١ طائرة بتكلفة تبلغ ١,٢ مليار دولار.

وتتضمن الصفقة حصول الخطوط الصينية على ١٥ طائرة من طراز "كيه ٣٢٠ - ٢٠٠" اضافة الى ٦ طائرات من طراز "كيه ٣٣٠ - ٣٠٠".

ويعتبر الاتفاق الذي وقعه رئيس الخطوط الصينية يان زيجينج ورئيس شركة ايرباص تورنس بارون بتسليم الطائرات خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وتعد الخطوط الجوية لجنوب الصين احدى اكبر شركات الطيران الصينية. وتمتلك اسطولا يضم ٢٣٥ طائرة اغلبها من طراز بوينغ تعمل على ٥٠ خطا داخليا وخارجيا ويعني هذا الاتفاق ان شركة ايرباص نجحت في جهودها لزيادة حصتها في السوق الصينية على حساب منافستها الاولى وهي شركة بوينغ الامريكية.

وتقول ايرباص انها تمتلك نحو ثلث سوق الطائرات في الصين، الا انها ترغب في زيادة حصتها السوقية الى النصف.

وقال متحدث باسم ايرباص ان هذا هو اول اتفاق يتم توقيعه مع الصين هذا العام بعد الاتفاق على توريد ٣٠ طائرة لعضبة من خطوط الطيران الصينية العام الماضي.

يشار الى ان تكلفة الطائرة الواحدة تبلغ ما بين ٥٠ الى ٦٥ مليون دولار، الامر الذي سيضطر معه الخطوط الجوية لجنوب الصين الى الاقتراض من البنوك لسداد ثمن الصفقة.

وفي بيان لها قالت الخطوط الجوية لجنوب الصين ان هذه الصفقة ستعزز قدرات الشركة، وستقدم خدمات افضل للمسافرين، وترفع من تنافسية الشركة.

وفي نفس الوقت من المنتظر ان تقوم هذه الخطوط بشراء ٣ طائرات بوينغ من طراز ٧٣٧ هذا العام حسبما اعلنت الشركة.

"ان @ ي @ ي @ ي